وذلك الفعل وسواء قدر على منع القوى وجاز فيما خوف عدم
وقوع كل الحركة ولا يلزم الرجيح من غير مرجح احتجوا اى احتج المعتزلة
على ان افعال العباد منوطة باختيارهم بالمعقول والمنقول اما الاول
فهو ان العبد لو لم يكن مختارا لقبح تكليفه لانه يكون فعله اضطراريا
مجرى حركات الجمادات وقبح تكليف الجمادات ضروري لكن التالي
باطل بالاتفاق واجيبانه اى لزوم قبح التكليف مشترك الالزام
عند استجماع الدواعي ومرجوحيته داعيه ممتنع وعند رجحانه واجب
فالفعل الصادر لا يخرج عن وجوب الحصول وعن امتناعه فلا يكون
العبد موجدا له باختياره وقدرته اذ لا اختيار بالنسبة الى الواجب
والممتنع فصح التكليف به كما لو لم يكن مختارا ولقائل ان يقول
وجوب الفعل مع الداعي لا ينافي الاختيار اذ يساوي الفعل والترك
انما ينافيه لا القدرة وايضا ان كان معلوم الوقوع وجب وقوعه
وان كان معلوم اللاوقوع امتنع والا لزم الجهل على الله تعالى فصح
التكليف لما مر ولقائل ان يقول ان العلم تابع للمعلوم فلو كان
موجبا له لزم الدور وايضا فكل ما يجب ان لا يكون الواجب مختارا
ومع هذا فانما يصح التكليف لو كانت افعاله معللة بالاغراض وليس
كذلك فانه تعالى لا يسأل عما يفعل ولهما الثاني اى المنقول فهو ايات محكمة
الماخذ اما الاول فلان الايات التي اضافت الافعال الى العباد وعاتبتهم
عليها كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ان هي الا
الا الظن حتى نفروا ما بانفسهم بل سولت لكم انفسكم امرا فصبر جميل
من يعمل سوءا يجز به كل امرئ بما كسب رهين من شاء فليكفر ومن
شاء فليكفر اعملوا ما شئتم فمن شاء ان يتقدم او يتاخر وغير ذلك
نحو قوله تعالى خالق كل شيء خلقكم وما تعملون من شاء الله يضلله
ومن شاء يجعله على صراط مستقيم فان الايات المشتملة على الوعد
والوعيد بها والذم والمدح عليها وعلى اكثر من ان تحصى واجيبان

السعادة والشقاوة جبليه كنت اقبلها اى لمحض الترجيح والشواب
انما تكون السعادة والموجب للذم والعقاب انما تكون الشقاوة وهو خلاف
ما سبق اذ قبل وجوده كما قال عليه السلام السعيد من سعد في بطن امه
والشقي من شقي في بطن امه والاعمال امارات تدل على الاعمال الصالحة
امارات للسعادة وغير الصالحة امارات للشقاوة وترتب الثواب
والعقاب عليها من حيث انها معرفات للموجبات اى قبل
لو كانت السعادة والشقاوة جبليه لا يدخل الافعال فيها لما ترتب
الثواب والعقاب على الافعال ليس كذلك فان الافعال الصالحة
موجبة للثواب والافعال الغير الصالحة مقتضية للعقاب
بل من حيث انها معرفات وامارات للثواب والعقاب اذ المقاب
اعرف للانبياء عليهم السلام بدنو بهم لقوله تعالى حكاية عن آدم ربنا
ظلمنا انفسنا وعن يونس سبحانك اني كنت من الظالمين وعن موسى رب
رب اني ظلمت نفسي وعوض لقوله تعالى حكاية عن موسى ان هي
الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء ونظائره والرابع
الايات الدالة على ان افعاله لا تتصف بصفات افعال العباد
من الظلم والاختلاف والتفاوت لقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال
ذرة وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم ولكن ظلموا ولو كان الخير
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت
ولزم من كل ان لا يكون افعال العباد مخلوقة لله تعالى اذ لو كانت
مخلوقة له كانت افعال العباد افعاله وكل ما يكون صفة لافعال
العباد كالظلم والتفاوت والاختلاف تكون صفة لافعاله تعالى
لكن كل ما هو دليل لهذه الايات المذكورة على بعضه واجب بان يكون
ظاهرا اعتبارا بمعرض بعض الافعال بالنسبة الى المقصور ممكنا او ممتنعا فانا
اذا نظم عبارة عن التصرف في الميزان في حقه من غير استحقاق
واما بالنسبة اليه تعالى فلا ظلم لانه مالك لجميع الاشياء يملكها ما شاء لا استحقاق

Copyright © King Saud University